نظرا الى الموقف الاستيلائي الذي وقفه الزعماء الاسرائيليون ( بحيث اعلن حتى « الحمائم » ان القدس وشرم الشيخ وهضبة الجولان هي مناطق لا يمكن التفاوض عليها ) فقد كانوا بحاجة الى اغراءات خاصة للاقرار بضرورة الانسحاب الكامل. وفي اعقاب حرب تشرين التي زعزعت افتراضهم بأنهم دولة لا تقهر ، وابرزت عزلتهم ، ووكدت على اعتمادهم التام على الولايات المتحدة ، كان يمكن ان يكونوا اكثر اذعانا للعقل ، وبخاصة لان مصلحتهم الوطنية تقتضي تسريحا مبكرا للجنود . ولو صمدت مصر ، وساعدها كيسنجر بنصائح ودية وانذارات شديدة ، لربما كانت حملت اسرائيل على القبول بالانسحاب الكامل كأساس لفك الارتباط والمفاوضات . ولو رفضت ، لربما كان اثبت الخيار الثالث ( الانسحاب من جانب واحد من غرب قناة السويس ) انه السبيل العملي الوحيد امام اسرائيل . وكان يمكن اخفاء كونه من جانب واحد بتصعيد للاشتباكات يؤدي الى اتفاق يفسح في المجال لخط وقف نار جديد على طول ممرات جدي وميتلا . لقد كانت ورطة الجيش الثالث خطيرة واستعادة القناة مهمة الى حد كاف لجعل اتفاقية كهذه جذابة في نظر مصر . لكنها انذاك كانت احرزت ما احرزته من الاتفاق الحالي دون وضع قوات الامم المتحدة لفترة طويلة على الارض المصرية ، ودون « التفاهمات » التي قيل ان السادات قدمها الى كيسنجر .

لقد دفع العقل وقواعد الدبلوماسية المرء الى الافتراض بأن مصر ، مع احتفاظها بموقف معتدل، سترفض خيارا ثالثا ( فك الارتباط عن خطوط وقف النار اللاحقة لتشرين الاول الى حدود عسكرية جديدة يمكن لاسرائيل السيطرة عليها لمدة غير محدودة دون تعبئة كاملة ) الا اذا كان مرتبطا بالتزام وبجدول مواعيد مفاوضات لانسحاب اسرائيلي كامل . ولا بد ان يكون هذا الخيار قد اعتبر في الخطة ــ اللعبة الاسرائيلية ــ الاميركية فيشة جيدة ولكنها رهان سيء . وفي نهاية الامر كانت ستضطر اسرائيل الى الاختيار من بين الخيارات الثلاثة الاخرى . ولكن القبول باتفاق فك الارتباط وفر على الحكومتين الاميركية والاسرائيلية ضرورة الاختيار .

وفي قبول الرئيس السادات لشروط فك ارتباط كانون الثاني ، تخلى عن امتيازاته الاستراتيجية والسياسية في مغامرة لا يمكن ان تؤدي ، في افضل الاحوال ، الا الى مكاسب محدودة لمصر ، ولمصر وحدها. وهي على الارجح ستبرز الانقسامات القائمة في العالم العربي ، وتشجع اسرائيل على السعي الى مواجهة عسكرية اخرى كوسيلة للتعويض عن الخسائر النفسية والسياسية ( مثال ذلك ، خفض مكانتها في استراتيجية البحر الابيض المتوسط الاميركية ) التي تكبدتها في حرب تشرين ، ولزيادة التورط الاجنبي في الشرق الاوسط .

واذا كانت مصر مستعدة للقبول بسلام منفصل مع اسرائيل ، فستضغط واشنطن من أجل اعادة سيناء الى مصر لاسباب سنبحثها فيما بعد ، وقد تتنازل اسرائيل ، علما بأن اتفاق فك الارتباط لم يفعل الشيء الكثير للتشجيع على مثل هذا التنازل. فالاتفاق زاد من اغراء تحويل خط اسرائيل العسكري الى حدود دائمة عندما أقام هذا الخط على طول الممرات الاستراتيجية ( جدي وميتلا وخاتمية ) . والى ذلك ، اذا كانت مصر قد استعادت قناة السويس ، فان اسرائيل تسيطر على المدخل اليها . فبامكانها من شرم الشيخ ان تحاصر خليجي السويس والعقبة ، ومن هنا ادعاء بارليف الاخير بأن « سفننا الحربية ستكون بالنتيجة في مركز أفضل لاغلاق قناة السويس » . ( **لوموند** ، ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٤ ) . كما تحتفظ اسرائيل بحقول نفط ابو رديس المربحة ( بليون دولار سنويا ) ، وهي كنز لا يحتمل ان تتخلى عنه دون ضغط كبير . وما لم تكن مصر مستعدة لفصل نفسها عن مطامح الشعب الفلسطيني ، وعن حاجة سوريا الى استعادة الجولان ، فمن غير المحتمل ان تمارس واشنطن الضغط .

ان صفة غريبة من صفات خط حدود كانون الثاني تبرز الاهمية التي تعلقها اسرائيل على هذه الاحتلالات : ان منطقة فك الارتباط للامم المتحدة ( ويبلغ عرضها ١٢ كيلومترا ) تتقلص الى نحو نصف عرضها العادي عند النقطة التي تقطع الطريق باتجاه الشرق من الاسماعيلية تاركة لاسرائيل السيطرة التامة على مفترق طرق الطاسة في الطريق الى قاعدة بير جفجافة العسكرية الاسرائيلية في سيناء الوسطى. انه في الوقت الذي قبل فيه بفرض قيود شديدة على نشر القوات